# أسلوبيّة التكوين القصريّ بفاعليّة (إنّما)

دراسة إبيستمولوجية في دلالة البنية القصريّة في الصّحيفة السّجّاديّة

عماد جبّار كاظم
جامعة واسط - كلّيّة الآداب
قسم اللغة العربيّة

م. م. آلاء عبد الرضا عبد الصّاحِب
جامعة بغداد - كلّيّة التربيّة
قسم اللغة العربيّة

## المقدّمة

### بسم الله الرّحمن الرحيم

قد نقترب من الحقيقةِ وبعض شيئيّاتها، وقد لا،... ونحن نسير في افتنانٍ خاصٍّ لقنوات تعبيرٍ استنشقت من رحيق العبادة، وتكوّنت عبر سياقات الحضور الإيمانيّ، بأفقيات القصد الإبلاغي في الأدب الدّعائيّ. وهذه مقاربة في التّوجيه الدّلاليّ والتّحليل المعنويّ لمبادئ رؤية الأسلوب القصريّ، وجماليات فنّه في الصّحيفة السجّاديّة، قد حددت سياقات الأسلوب في مقاماته الخطابيّة الافتراضيّة، تبعاً لمنهج قائم على قراءةِ تأمّلٍ في مقولة المرجعيات المعرفيّة لإبيستمولوجيّة الخطاب الإبداعيّ.

### فاعليّة (إنّما) في البنية القصريّة

يعمل الاستعمال القصدي للحرف **(إنّما)** على تنفيذ النّاتج الحصريّ، وإنشاء دلالته التقييديّة بالتّفاعل الوظيفي في الجملة، ويضفي على تركيبها السّمة الأسلوبيّة بالمواضعة الجماليّة الّتي اتّفق عليها البلاغيون. فهي - وأعني هذه السبيل - القالب الأسلوبيّ الثّالث الّذي أثمره الاستقراء والتّتبع لرصد التّركيب الدّلاليّ الفنيّ.

ولنا في البدء القول؛ بياناً: إنّ الحرف (إنّما)، عبارة عن أداة مركّبة من حرفينِ: (إنّ) المشدّدة الثّقيلة المؤكّدة للنسبة الإسناديّة في الإثبات، و(ما)

الزائدة، أو الكافّة في عرف النّحويّين[١]، وقد كان من هذه الملازمة بين جزأيها أن تُحدث تغييراً في الوظيفة الّتي كانت تؤدّيها (إنّ) منفردةً؛ لأنّ الكلمتين قبل التّركيب كانَ لكلٍّ منهما معنًى على حدةٍ، ولما رُكِبَتا أصبح لهما معنًى جديد، إذ تغيّرت دلالتهما على التّوكيد من كونهِ توكيداً مخفّفاً إلى توكيد مشدّد[٢]. على أنّ في دلالة التّركيب الحرفيّ وسِمة الكفّ الّتي احتوتها (ما) - مذاهبَ وآراءً[٣].

لقد صبغ الخلاف النّحويّ في (ما) من (إنّما) توجيهات البلاغيّين، وعدّها من أساليب القصر[٤]، في كونها اسماً مبهماً بمنزلة ضمير الشّأن، أو حرفاً زائداً كافّاً لما قبله عن العمل، أو بقائها على معناها الحرفيّ في النّفي، واتّفاق الجمهور على وظيفتها في إلغاء عمل (إنّ)، وزال اختصاصها بالأسماء، وتهيأتها في الدّخول على الجمل الفعليّة[٥].

وهو الأمر الّذي يفسح لها حرية الأداء الوظيفي في الأسلوب، يقول السيوطي (ت٩١١هـ): (("ما " المذكورة زائدة كافّة عن العمل، مهيأة لدخول هذه الأحرف على الجمل، هذا هو الرأي المعروف، وزعم ابن دُرُستويه، وبعض الكوفيّين أنّها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير المجهول لما فيها من التّفخيم، والجملة الّتي بعدها في موضع الخبر، ومفسّرة لها كالّتي بعد ضمير الشأن، ورد بأنّها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشّأن. وزعم أبو علي الفارسي: أنها نافية، واستدلّ بأنّها أفادت معها الحصر نحو: ﴿إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[٦] كإفادة النفي والإثبات بـ(إلا) وما ذكره من إفادتها الحصر قول الأكثرين، وأنكره طائفة يسيرة منهم: أبو حيان...))[٧].

فاتّفاق جمهور النّحويّين في إعرابها، والبلاغيّين في أسلوبها على إفادتها الحصر، ودلالتها عليه، وإنّها كافّة ليس غير ذلك. وكونها ضمير شأن أو ما بمنزلته عند بعض القدامى على وجاهته وتأييده في الدّراسات الحديثة عند الجواري[٨]، مثلاً ـ فيه نظرٌ؛ بمقاييس النّحويّين.

أمّا زعم[٩] أبي علي الفارسي، وبعض الأصوليّين والبيانيّين، واستدلاله بمقياس التّمثيل في أفادتها الحصر من أنّها نافية، فهو منطلق من معنى القصر، ومفهومِهِ المعنويّ في الإثبات، والنّفي الّتي تقوم عليها جدليّة

البنية القصريّة في الاستعمال الحرفيّ لـ(**إنّما**)؛ بوصفها كلمة واحدة أُفرِغَت في قالب جديد، هو معناها الوضعي في التّركيب.

بيد أنّه الاتّفاق والإجماع في دلالتها على القصر، فهي ليست ـ أعني: (ما) ـ للنفي، فقد جاء في حاشية الصّبّان: ((إنّ ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النّفي بعد التّركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها))[١٠].

وفي المسألة أيضاً رأي آخر، يقول بهاء الدين السّبكي (ت٧٧٣هـ): (("ما" كافة .. إذ لو كانت باقية على النّفي لما كان حرف النفي معها محذوفاً والحقّ في ذلك أن الإمام (يعني: أبا علي الفارسي) لم يرد إلا أن (ما) أصلها إذا لم تكن شيئاً من الأقسام المعروفة النّفي، و(إن) وضعها الإثبات والطالب إنّ الحرفين إذا ركبا وصارا لمعنى آخر يلاحظ في المعنى التركيبي معنى كلّ واحد منفرداً، فلمّا كانت (ما) التي ليست لشيء من الأقسام المعروفة في الأصل النفي، و(إنّ) للإثبات قصد عند التركيب المحافظة عليهما، فلم يكن تواردهما على شيء واحد ولم يكن حرف النفي للمذكور فتعيّن عكسه ..))، إلى أن قال: ((وقول النّحاة إن (ما) كافّة لا ينافي هذا لأنّ الكفّ حكم لفظي لا ينافي أن يقارنه حكم معنوي ..))[١١]. وهو النّفي بالمفهوم لا بدلالة اللفظ، وفصاحة التّركيب في المنطوق.

إنّ مرجعية السّبكي في توجيه المسألة تقوم على قوام التّركيب في المنطوق، ودلالته المفهومية الإضافية، فـ(ما) عنده كافّة، والكفّ لفظيّ ومعنويّ: فالأوّل: يخرج (إنّ) من اختصاصها بالّذي دخلت عليه بالمعني الصّناعي النّحويّ، وحريتها في الدّخول على الجمل عموماً. أمّا الثّاني، فهو المفهوم الإضافي الّذي تدلّ عليه (ما) لا بصراحة التّركيب الحرفيّ، وإنّما بدلالة الأسلوب الكلّيّ على النّفي في المفهوم.

ومن هنا ندرك علّة الاختلاف في (ما) من (إنّما)، وإفادة القصر بها، وإثبات الجمهور له، وعدمه عند بعضهم، وقول الإفادة بالمنطوق أو بالمفهوم[١٢]؛ ذلك أنّ الجملة وتركيبها في بنية أسلوب القصر تستدعي وجود ((قضيتن إثباتا ونفياً فالتّحقيق أنّ القصر لا يسمّى منطوقاً ولا مفهوماً بل كلّه منطوقاً .. وتارة بعضه منطوقاً وبعضه مفهوماً فإن كان بـ(إنّما)، فهو إثبات

للمذكور بالمنطوق ونفي لغيره بالمفهوم نحو: إنّما زيد قائم، فإثبات القيام لزيد منطوق، ونفيه عن غيره مفهوم..))(١٣).

فالأداة (إنّما) تحقّق دلالتين عند تنفيذ سلوكها التّركيبيّ في الخطاب، وهي الدّلالة الظّاهرية أو الّتي نفهمها من المنطوق التّركيبي، والأخرى الدّلالة الباطنية أو المفهومية، الّتي توحي بها الجملة، وتشير إليها بقرائن السّياق والأحوال المقاميّة؛ ذلك أنّ نظم التّراكيب من جهة الدّلالة والمعنى على ضربينِ، كما يقول عبد القاهر الجرجاني: ((ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وضرب آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه من اللغة..))(١٤).

والضّرب الثاني: في بعضٍ من التّحليل ـ في تصوّري ـ هو الدّلالة المفهوميّة الّتي يبعثها الأسلوب القصريّ في (**إنّما**)، ليست على إطلاقها؛ لأنّها على أنواع، والمقصود منها دلالة المخالفة الّتي تعني: كون الحكم فيها مخالفاً للحكم الموجود في المنطوق(١٥).

وقد استند الجمهور في إثبات القصر لـ(إنّما) إلى جملة من أمور: لفظيّة ودلاليّة(١٦)، ـ تقدّم ذكر بعضها ـ ومنها: تضمّنها معنى (ما وإلا)، وقراءة النّصبِ في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾(١٧)، قال السيوطي (ت٩١١هـ): ((استدل مثبتوه بأمور منها: بالنصب؛ ومعناه: ما حرم عليكم إلا الميتة؛ لأنّه المطابق في المعنى لقراءة الرفع، فإنّها للقصر، فكذا قراءة النّصب، والأصل استواء معنى القراءتين))(١٨). ومنها: أن (إنّ) للإثبات و(ما) للنفي، فلا بدّ من أن يحصل القصر، للجمع بين النّفي والإثبات لكن تعقّب بأنّ (ما) كافّة، لا نافية، وقد تقدّم تفسير بهاء الدين السُبكيّ لذلك، ورأيه في دلالة الكفاف الصناعيّ والمعنويّ لـ(ما). ومنها: أنّ (إنّ) لتأكيد الإسناد و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا القصر؛ ((لأنّ القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد))(١٩)، وردّ بأنّه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر، لأفاد في نحو: إنّ زيداً لقائم، وأجيب بأنّ المراد أنّه لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ {٢٣} سورة الأحقاف))، و﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللهُ﴾ {٣٣} سورة هود)).

ومنها: صحّة انفصال الضّمير بعدها كقولنا: إنّما يذهب زيد، وكقول الفرزدق[٢٠]:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِي [الطويل]

لقد رصد البلاغيون جمالية أساليب (إنّما) الخطابية ومواطن استعمالها، وسياقات الاقتضاء الدّلاليّ الّذي تنفّذ فيه، في إدراك حالة المتلقّي بمعرفة الأمور وتعقّلها، وعلاقتها الدّلاليّة بين عناصر البنية القصريّة، والتّركيب المكاني لعنصريّ التّخصيص في تشكيلات التّراكيب، فضلاً عن الفروق الأسلوبيّة بين كلّ طريق وأخرى، والمزايا الدّلاليّة الّتي تشعّ بها عنها، وعلى أصل القانون البلاغيّ، أو الخروج عنه بالتّأويل لمقاربة الأسس التّوجيهيّة في مقولة مقتضى الظّاهر أو على خلاف متقضى ذلك[٢١].

فهذا شيخ البلاغيّين عبد القاهر الجرجاني يذكر ((أن موضوع (إنّما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة..))[٢٢] ثم يوضّح الإجراء الخطابي فيقول: ((أنّك تقول للرجل: إنّما هو أخوك، وإنّما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحّته ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلا أنّك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصاحب ..،

ومن التنزيل قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾[٢٣]..، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾[٢٤] كلّ ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم وذلك أنّ كلّ عاقل يعلم أنّه لا تكون استجابة إلا ممّن يسمع ويعقل ما يقال له ويدعى إليه وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب وكذلك معلوم أنّ الإنذار إنّما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة فأمّا الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد، فهذا مثال ما الخبر فيه خبر بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال))[٢٥]، قال: ((وأمّا مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله:

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِن اللّـ ـهِ تَجَلّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظّلماءُ [مدور الخفيف]

ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا في الأوصاف التي يذكرون بها الممدوحين

أنّها ثابتة لهم، وأنّهم قد شهروا بها وأنهم لم يصفوا إلاّ بالمعلوم الظّاهر الّذي لا يدفعه أحد ...، ومثله قولهم: إنّما هو أسد، وإنّما هو نار، وإنّما هو سيف صارم، إذا أدخلوا (إنّما) جعلوا في حكم الظّاهر المعلوم الّذي لا ينكر ولا يدفع ولا يخفى..))[٢٦]؛ إذ إنّه ((لا يقع بعد إنّما إلا شيء كان معلوماً للسامع من قبل أن ينتهي إليه..))[٢٧].

ثمّ يوضّح أكثر دلالة الأسلوب - بالالتزام - في المفهومية، وكيفية تعقّل الدلالة الثانية من خلال البنية الّتي تؤدّيها الجملة بأسلوب القصر، قال: ((اعلم أنّها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت: إنما جاءني زيد عقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك: جاءني زيد لا عمرو إلا أنّ لها مزية، وهي أنّك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة وليس كذلك الأمر في جاءني زيد لا عمرو، فإنك تعقلهما في حالين))[٢٨]، وتعقّل الحكمين على نقضمهما معا أوثق، وأدلّ من أوّل الأمر على أنّ المراد بالكلام هو الحصر[٢٩]، وأضاف أنّ لها مزية ثانية، وهي أنّها تجعل الأمر ظاهراً في أنّ الجائي زيدٌ، ولا يكون هذا الظّهور في غيرها من الأساليب الأخرى[٣٠]، ممّا يدلّ على تفردها المعنويّ، ودقّتها في القصد الإبلاغيّ.

على أنّ جمال أسلوبها بكمالهِ في دلالة التّعريض[٣١] إذ تتجلّى به فنّية الأسلوب وإبداعه، وإعرابه عن قضية التّخصيص في منطوق التّركيب، ودلالة مفهومه التخالفيّة بالالتزام اللفظيّ، وهيأة الجملة.

وهي في السّياق ذلك، توصف بكونها وسيلة مؤدّبة ومؤثّرة في آنٍ واحد ((فضلاً عن إيجازها أمّا أنّها مؤدّبة، فلأنّها تصل إلى الغرض من غيرِ أن تذكر الطّرف المقابل، ومؤثرة من ناحية أنك توحي بأنّ ترك التّصريح بما يخالف ما أثبته هو من الوضوح بمكان، كما أن الاكتفاء بالمثبت يوحي أحياناً بأنّه لا يليق أن يوازن بين ما أثبت وما نفي))[٣٢]، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٨٦هـ): ((اعلم أنّك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التّعريض بأمر هو

مقتضاه، نحو أنّا نعلم أنّ ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾(٣٣)) أن يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن أن يذم الكفار وأن يقال: إنّهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾(٣٤) وقوله عزّ اسمه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالغَيْبِ﴾(٣٥) المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فهو كأنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل، فالإنذار معه كلا إنذار..))(٣٦).

ثم يتعّجب من روعة أسلوبها، وجمال بلاغتها، فيقول: ((إنّ العجب في أنّ هذا التّعريض الّذي ذكرت لك لا يحصل من دون (إنّما) فلو قلت: يتذكر أولو الألباب. لم يدلّ على ما دلّ عليه في الآية، وإن كان الكلام لم يتغير في نفسه وليس إلا أنه ليس فيه (إنما)؛..))(٣٧).

فـ(إنّما) هي قرينة مجريات الخطاب الفنّي البلاغيّ في أسلوبيّة القصر، وبيان جدليته التناقضيّة، في النّفي الضّمني والتّصريح بالإثبات، غايةَ إنتاجيّة التّعريض، قال: ((والسّبب في ذلك أنّ هذا التّعريض إنّما وقع بأن كان من شأن (إنما) أن تضمّن الكلام معنى النّفي من بعد الإثبات، والتّصريح بامتناع التّذكر ممن لا يعقل وإذا أسقطت من الكلام فقيل يتذكر أولو الألباب كان مجرد وصف لأولي الألباب بأنهم يتذكرون ولم يكن فيه معنى نفي للتذكر عمن ليس منهم ومحال أن يقع تعرض لشيء ليس له في الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه فالتّعريض بمثل هذا أعني بأن يقول: يتذكر أولو الألباب، بإسقاط (إنّما) يقع إذن إن وقع بمدح إنسان بالتيقظ وبأنه فعل ما فعل وتنبه لما تنبه له لعقله ولحسن تمييزه كما يقال: كذلك يفعل العاقل وهكذا يفعل الكريم))(٣٨).

ثُمّ يشير إلى دقّة استخدامها، وغموض أسلوبها، ويقيس على المتقدّم من إدراك معرفتها، فيقول: ((إنها قد تدخل في الشّيء على أن يخيل فيه المتكلّم أنّه معلوم ويدعي أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع،..))(٣٩). ويضرب مثلاً في حكاية اليهود في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾(٤٠)، قال: ((دخلت (إنما) لتدلّ على أنّهم حين ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمرا ظاهرا

معلوما وكذلك أكد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم فجمع بين ألا الّذي هو للتنبيه وبين إن الّذي هو للتأكيد فقال: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾[٤١]))[٤٢].

وليس لي بعد ما ذُكِر ومحاكاة الأساليب بتحليلاتها إلاّ أن أسير على هديٍ من دلالته، وسبيل أسلوبه في استنطاق أسلوب القصر بفاعلية (إنّما)، واستكناه ما يدلّ عليه نفياً وإثباتاً في جدل التّركيب؛ استنشاقاً لروح جماله، وسرّ روعته، وسحر إبداعه، ومَدَيات توافقه في نصوص الصّحيفة السّجّاديّة، أصالةً، أو عدولاً عنه بالتّأويل.

على أنّني ليس لي أن أترك القول في أنّ التّعريض ((معنى يفهم من غرض الكلام وجانبه، ويستشف من أطراف المعاني المباشرة بمعرفة السّياق وقرائن أحواله .. وما يفيض به التّركيب من معان جانبية وإشارات وإيماءات ..))[٤٣] وهو غير منحصر في أسلوب القصر بـ(**إنّما**) دون سوها، بيد أنّ الأمر في كلٍّ يمكن أن يقال: أكثريّ لا كلّيّ؛ لأنّ المعاني البلاغيّة أكثر من أن تُحصى[٤٤].

وكذا الفروق الدّلاليّة في التّراكيب الّتي تستعمل فيها (إنّما)، وخصائص كلّ من الجملة الاسميّة والفعليّة، والتّرتيب الأفقي الّذي يتخذه عنصرا البنية القصريّة. فـ(المقصور) هو ما يلي الأداة في نسج البينان القصري بعد الأداة (إنّما) مباشرةً، أمّا (المقصور عليه)، فهو ما وجب أن يكون مؤخّراً عنها.

وهذا له مداه في معرفة جماليات الدّلالة، وإشراقاتها المعنوية إذ إنّه يعتمد على نمطي البنية القصريّة وهما: المواضعة اللغوية في الاستخدام الحرفيّ في التّركيب لـ(إنّما)، والذّوق الفني ـ وأكْبِرْ به من مستوى ـ في معرفة التّقديم والتّأخير، وتحديد مكونات الجملة في منحى أسلوبيّة القصر وفحوى الخطاب.

وما يعنينا ممّا تقدّم مجريات ذلك الاستعمال القصديّ الّذي يصوغه حكيم عالم كالإمام السّجاد "عليه السلام" في التّعبير الفني بنوعية الجنس الدّعائي في أسلوبية القصر باستخدام (إنّما)، وهو مقبل على معبوده، متوجّهٌ

إلى حبيبه - سبحانه - في حضوره النّفسي وارتباطه الوجداني من جانب، وقدرة التّمثيل النّصّي في الظّهور الخارجي للإعلام والإفادة منه في الامتداد الزّمني على مساحات الحياة الإنسانية من جانب آخر.

إنّ في الصحيفة السجّادية مؤدًّى دلاليّاً، وقصداً إبلاغياً في فاعلية (إنّما) على قلّة وروده ينسجم واستخدامه الأمثل في تكيف الطّابع الأصوليّ في التّعبير ونهاية المعنى في عملية الخلق الجماليّ والإبداع الفنّي، وهو (المنشيء) في سياقات ساحة القدس الأرحب؛ لإنشاء الدّعاء في ألوانه الأسلوبيّة، ونفحاته الحركية في السير الطّلبي والسلوك العباديّ.

وقد أضيء لي وأنّا استقرئ نصوص الصّحيفة السجّاديّة في سبيل اقتناص دلالة القصر بآليات وضعية (إنّما)، وفاعليتها في التكوين القصري - أنّ تراكيبها الّتي وردت في مواطن ثمانية[٤٥] فحسب، جاءت على مظهرين: الأوّل: إلّهي في أكثره؛ لمناسبة في تقديس وتنزيه..، والثّاني: إنسانيّ في أقلّه؛ لاستعطاف أو تحقير..

فمن الأوّل، قوله "عليه السّلام":

- ((اللّهُمَّ **إِنَّما** يَكْتَفِي الْمُكْتَفُونَ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ فَصَلِّ عَلَى محَمَّد وَآلِهِ، وَاكْفِنَا، **وَإِنَّمَا** يُعْطِي الْمُعْطُونَ مِنْ فَضْلِ جِدَتِكَ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّد وَآلِهِ وَأعْطِنَا، **وَإنمَا** يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ بِنُورِ وَجْهِكَ فَصَلِّ عَلَى محمّد وَآلِهِ وَاهْدِنَا ...))[٤٦].

وقوله "عليه السّلام":

- ((**وَإِنَّمَا** يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، **وَإِنَّمَا** يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ، وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إلهِي عَنْ ذلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً))[٤٧].

ومن الثاني، قوله "عليه السّلام":

- ((سُبْحَانَكَ مَا أَعْجَبَ مَا أَشْهَدُ بِهِ عَلَى نَفْسِي وَأُعَدِّدُهُ مِنْ مَكْتُوْمِ أَمْرِي، وَأَعْجَبُ مِنْ ذلِكَ أَنَاتُكَ عَنِّي وَإبْطَآؤُكَ عَنْ مُعَاجَلَتِي وَلَيْسَ ذلِكَ مِنْ كَرَمِي عَلَيْكَ بَلْ تَأَنِّياً مِنْكَ لِي، وَتَفَضُّلاً مِنْكَ عَلَيَّ، لانْ أَرْتَدِعَ عَنْ مَعْصِيَتِكَ الْمُسْخِطَةِ وَأُقْلِعَ عَنْ سَيِّئَاتِي الْمُخْلِقَةِ وَلاِنَّ عَفْوَكَ عَنّي أَحَبُّ إلَيْكَ مِنْ عُقُوبَتِي، بَلْ أَنَا يَا إلهِي أكْثَرُ ذُنُوباً وَأَقْبَحُ آثاراً وَأَشْنَعُ أَفْعَالاً وَأَشَدُّ فِي

الْباطِلِ تَهَوُّراً وَأَضْعَفُ عِنْدَ طَاعَتِكَ تَيَقُّظاً، وَأَقَلُّ لِوَعِيْدِكَ انْتِبَاهاً وَارْتِقَاباً مِنْ أَنْ أُحْصِيَ لَكَ عُيُوبِي، أَوْ أَقْدِرَ عَلَى ذِكْرِ ذُنُوبِي **وَإِنَّمَا** أُوبِّخُ بِهَذا نَفْسِي طَمَعَاً فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلاَحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ))[٤٨].

وقوله "عليه السّلام":

- ((عَادَتُكَ الإحْسَانُ إلَى الْمُسِيئينَ، وَسُنَّتُكَ الإبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ حَتَّى لَقَدْ غَرَّتْهُمْ أَنَاتُكَ عَنِ الرُّجُوعِ، وَصَدَّهُمْ إمْهَالُكَ عَن النُّزُوعِ. **وَإنَّمَا** تَأَنَّيْتَ بهمْ لِيَفِيئُوا إلَى أَمْرِكَ، وَأَمْهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ،..))[٤٩].

قبل أن ندخل في رحاب الفرض والاحتمالية باستحضار شبكة التلقّي الافتراضيّة في العموديّ منها والأفقي بنوعيها: الذّاتية والموضوعية، في ثنائية الخطاب الّتي كان مجرى التّحليل على رؤى ركائزها الإجرائية لتركيب الأسلوب القصري وفي ضوء ما تقدّم من أسس في مدونة البحث البلاغي، يقتادنا الظّاهر إلى أنّه ليس في هذه التراكيب - ونحن في منأى عن ذلك التأمّل - من المعاني القصدية، ومتوخيات الأسلوب شيء إلا ما هو سبيل الأصل البلاغي، وسنرى أنّ الأمر لا يتوقّف عند ذلك، بل قد تخرج منه إلى معانٍ فنّيّة وأغراض إطلاقيّة، ولاسيّما إذا كانت الرؤية مبنية على أسّ ذلك الاستدعاء وواقع الفرض.

ونقول بعدُ: هل لنا أن نرسم علامات استفهاميّة في سبيل هذه الطّريق، استخدام (إنما)، وأسلوبها المؤدّى دلالياً في مقاماته الخطابية على ظاهرها الإبداعي في التكوين أو على خلاف ظاهرها وما يقتضيه العدول عن ذلك؟.

لنشرع، إذن، ممّا نحن فيه ابتداءً من كلّيّات القصر ومدارات سلوكه التّنفيذي في الإسناد منه ومكوناته الكلميّة، ومفتاحنا في ذلك الأداة (إنّما) في الخطاب البلاغيّ.

يتمثّل في النّصّ الأوّل مجموعة من البنى الّتي تعمل على تدعيم نسيجية التّركيب القصري فيه ابتداءً من خلفيات التّصوّر المعرفيّ في الأصول البلاغيّة وانتهاءً بأجزاء ذلك النسيج القصريّ في تكوين إنتاجيّة التّضادّ في النّفي والإثبات في جدليته التّعبيريّة.

فقد اسهم الاستعمال الأدائيّ لـ(**إنّما**) في إعطاء هذه الجمل ذات الإسناد الفعلي الثّلاث: ((**إنَّما** يَكْتَفِي الْمُكْتَفُونَ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ..، **وَإِنَّمَا** يُعْطِي الْمُعْطُونَ مِنْ فَضْلِ جِدَتِكَ.. ، **وَإنمَا** يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ بِنُورِ وَجْهِكَ..)). غاية إنتاجيّة البعد القصري، إذ أسند "عليه السّلام" مصادر الأفعال (يكتفي، يعطي، يهتدي)، الواقعة من الفاعل الدّلاليّ (المكتفون، المعطون، المهتدون) وبالإضافة التقييديّة (اكتفاء المكتفين، إعطاء المعطين، اهتداء المهتدين)، المقصور، على (فضل قوة الله سبحانه، وفضل جدته ونوره، تعالى) المقصور عليه قصراً حقيقيّاً تحقيقيّاً على واقعيّة الأمر والحال، وبما تحمل تلك الأحداث على إطلاقها في التّقييد بالجارّ والمجرور (بفضل قوتك، من فضل جدتك، بنور وجهك)، وعمومها في التخصيص، ونفاه عن غيرية الصفات (الكافي، المعطي، المهدي)، (الله) سبحانه، بالمفهوم المتصوّر وبمقولة دفعة دلالية واحدة وفي حالة واحدة في التعبير، مشحونة بذينك البعدين الدّلاليّينِ: الإثبات والنفي.

وبنى بذلك قضيتين؛ إحداهما: ظاهرة ثابتة خاصّة بالمنطوق التّركيبيّ، والثّانية: منفية مناقضة للأولى مدركة بالقرائن في سياق عام يحتويهما معاً، وأسّسَ من بعد ذلك قضية كبرى في نتيجة ظاهرة ثابتة أيضاً، وأخرى باطنيّة منفيّة يسيران في اتّجاه الدّلاليّ بمستوى واحد في الأداء.

وهنا تتجلّى لنا عدة أمور توسم بالإشكاليّة، وترتسم خلالها علامات استفهاميّة في: لماذا هذا الأسلوب دون غيره من الأنساق التعبيرية الأخرى الّتي تزخر به حدائق الصحيفة السجادية؟، وما المغزى الدّلاليّ، والهدف المعنوي المتوخّى من ذلك؟، وما الظّاهر البيّن في المقام الّذي انخرطت في سياقه الوظيفة اللغوية لـ(إنّما)؟، وهل هنالك متناقضان في الإثبات والنفي يسيران في مرمى دلاليّ على خطٍّ واحد في التّركيب الإخباري؟، وإذا كانا كذلك، فأيّهم هو البلاغة؟، ومن منهم هو الهامش؟، وكيف ذلك؟..

وفي الإجابة عن هذه الافتراضات الجدلية أقرّرُ مسألة مهمّة في الفهم الّذي بنيت عليه استعمالات (إنّما) وهي أنّ الدلالة المفهوميّة عند النّطق بالحرف (**إنّما**) كأنّها متلبّسة في دلالة المنطوق لأنّ النّفي والإثبات فيها على

ما هو راسخ في المبدأ البلاغيّ لا يفهم دفعة واحدة إلاّ بذلك التّواشج الدّلاليّ ومناقضة الجملة دلاليّاً في الظّاهر والباطن لاستقامة المعنى القصريّ.

ومن ذلك الأصل تنكشف لنا فرضية الوجود المكاني على أنواعه ولحظة القول بتلك الجمل الفعلية، في ذلك السياق، فالمكان الوجودي هنا يتنوع على أربعة أشكال، في نوعين: ذهنيّ باطنيّ، وخارجيّ ظاهريّ، عند المتكلّم والمتلقّي على أشكاله في البعد الأوّل العمودي، والثاني الأفقي على حدٍ سواء، وعلى ذلك التشقيق يمكن أن نفهم الهدف الدّلاليّ الّذي تؤدّيه **(إنّما)** في التّركيب في الإثبات الصّريح، والنفي الضمني دفعة واحدة، وفي حالة واحدة عند التّكوين القصري، أي: في ساحة الوجود الذهنّي فحسب، دون الوجود الخارجيّ؛ لأنّه قد تقرّر في الناموس العقليّ أنّ النقيضين ((لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهية العقل، ولا واسطة بينهما))[٥٠].

وعلى ذلك يتحقّق لنا أن التّعبير في وجوده الافتراضي الذّهني في مقولة دفعة واحدة لا ينعكس ومداه في الوجود الخارجي، ولا يكون فيه مجال إلا بالاحتساب الذّهنيّ. ومن هنالك يمكن أن نؤسس على ما تقدّم كون ذلك عند المتكلّم والمتلقّي في أي من الظّروف القولية، والأحوال المقالية، وعلى أيّ صعيد من خطوط شبكة التلقّي الافتراضيّة، وفي جميع اتجاهاتها. هكذا في التخطيط:

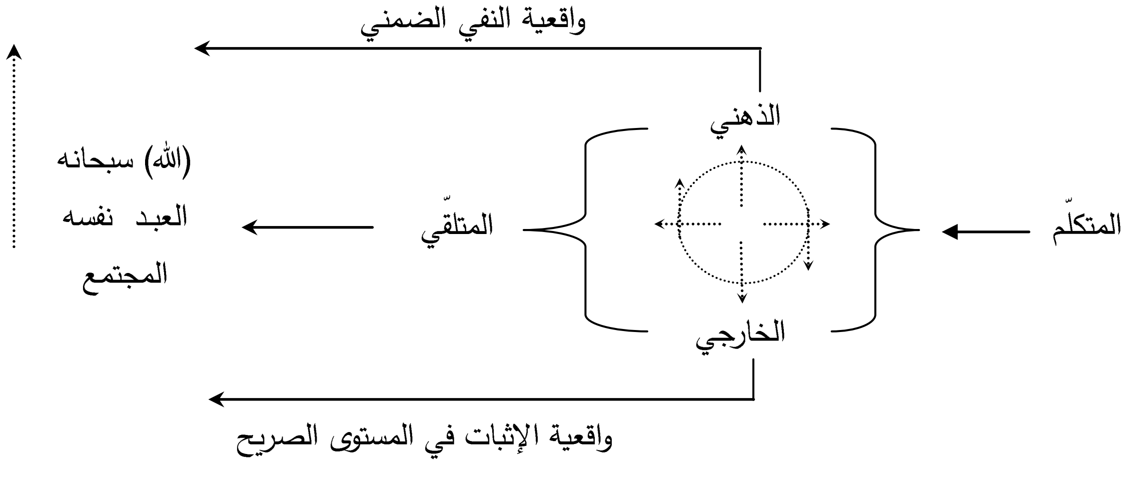

إنَّ التأمّل في النّصوص ذات المظهر الأوّل - مع ملحظ الرسم التخطيطي - يدفعنا إلى القول: إنّه لا يمكن أن تكون دلالتها منسجمة مع مقولة دفعة واحدة، بل لا يكون لها دلالة إلاّ الإثبات الصّريح من التّركيب دون النّفي في المفهوم، وكذا في المفهوميّة من المتكلّم نفسه أصلاً، بل لا تخطر في باله عند ملاحظة المتلقّي، وهو البارئ سبحانه، في الخطّ العموديّ عند الدّعاء، على فرض أنّ المتلقّي احتواه الوجود المكاني، حاشاه، سبحانه، والمتكلّم المستخدم لأسلوب القصر بفاعليّة (**إنّما**) يتصوّر ذلك، فيتحرّك بحركته الذّهنيّة على وفق حركة المتلقّي أيضاً، فيزيل الخطأ الّذي استولى عليه، فيأتي بأشكاله القصريّة كافّة، ويعدل به إلى الصّواب بالصياغة الأسلوبيّة..

عجباً ! وكيف يكون ذلك؟!،...

قطعاً؛ المسألة على خلاف الأمر المفترض، بل وكذا أنّه لا يكون عند تصوّر المتكلّم في افتراض وجوده الذّهنيّ أصلاً؛ بشهادة سياق الدّعاء، وملاك حقيقة التّذلل بالإخلاص في الطّلب والتّبتل، في سبيل أنّ المخاطَب يعلم بحركة المتكلّم الذّهنيّة، ويعلم بمداركه الطّلبيّة ومراداته العبادية قبل حدوثها في التّكوين اللغويّ واستخدام أيّ من الأساليب الّتي عهدتها البشريّة في التّعبير، فيتحوّل المتكلّم (الإمام) بذلك إلى متلقٍّ ثانٍ، وهو في سياقه، فيتعلّم من المتكلّم (الله)، سبحانه - في المنظومة المعرفيّة في الأصول العقديّة - الّذي هو المتلقّي في المرحلة الأولى، منه: أنّك أيّها العبد الدّاعي، يجب أن تخلص في الدّعاء والطّلب، ولا تجري بالحركة الذهنيّة الّتي عندكَ على حالة القياس البشريّ، وترقّى من تلك المستويات إلى المستوى البلاغي الأرفع في الطّلب العباديّ، فلا يكون ذلك في ذهنك؛ لأنّه خلاف الانقطاع منك إليّ. ثمّ إجراء الجزاء على وفق تلك النية، ووقوعها العملي، وتنفيذها الوجودي.

والدّليل على ذلك جملة من أمور سياقيّة ولغويّة، منها: إشكاليّة الخبر في التّعبير الدّعائي، وعلم المتلقّي والمتكلّم بذلك؛ وذلك لقصدٍ مفاده الانطلاق من قاعدة الفيض الإلهي، والانسجام الحاصل بين وحدة التّراكيب، كما سيأتي،..

أمّا اللغويّة، فمن الوحدات الكلاميّة في التّركيب الإسناديّ نفسه، داخليّاً من الدّال إلى سياق التّعبير، خارجياً في المدلول.

لقد أضفَت الوحدة الحرفيّة (**إنّما**) مجالاً رحباً في الانخراط بالسياق الفعليّ في الجمل عموماً، قوله "عليه السلام": ((اللّهُمَّ **إنَّما** يَكْتَفِي الْمُكْتَفُونَ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ فَصَلِّ عَلَى محَمَّد وَآلِهِ، وَاكْفِنَا، **وَإنَّمَا** يُعْطِي الْمُعْطُونَ مِنْ فَضْلِ جِدَتِكَ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّد وَآلِهِ وَأعْطِنَا، **وإنمَا** يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ بِنُورِ وَجْهِكَ فَصَلِّ عَلَى محمّد وَآلِهِ وَاهْدِنَا))(٥١). وكذا قوله "عليه السلام": ((**وَإنَّمَا** يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، **وَإنَّمَا** يَحْتَاجُ إلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ، وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إلهِي عَنْ ذلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً))(٥٢). في بنية المقصور إذ جاءت كلّها في صيغة الأفعال المضارعة، وهذا القصر بذلك الاستخدام له حركته العمليّة المستمرة في (يفعل)، ودلالته على التّجدّد والحدوث الاستمراريّ(٥٣) في زمنية مطلقة على الامتداد الوجودي (للمكتفين، والمعطين، والمهتدين)، من أوّل النشأة في الخلق إلى ما شاء الله سبحانه وتعالى في ذلك..

والنّظرة إلى الفاعل وما تؤدّيه جنسيّته في كونه اسم فاعل مشتقّاً من فعله المتقدّم، وهو الأمر الّذي يعطي الدّلالة القصد التّلقائي في صاحبه ومعناه (المكتفون، المعطون، المهتدون)، كما أنّ نوعه في التّعريف النّحويّ، وأداء ذلك بـ(أل) الكلّيّة أو الجنسيّة: (كلّ مكتفٍ، كلّ معطٍ، كلّ مهتدٍ) من دون استثناء أحد منهم،.. ومن ثمّ إطلاقيّة الإسناد في الاكتفاء، والإعطاء، والاهتداء - وأيّ إطلاق على سعته الواسعة!! - في ذلك السياق الحركيّ في بنية ذات تقييد قصريّ وتخصيصه الدّلاليّ، والاستخدام الأمثل لحروف الجرّ (من) البيانيّة، و(الباء) السببيّة، ومعانيها الّتي سحبت الأفعال، وجرتها إلى صفة التّكامل الدّلاليّ في الإفادة بالإطلاق.

وبعدُ، قصْر الإسناد الكلّيّ التّامّ على أصله في (يكتفي المكتفون، يعطي المعطون، يهتدي المهتدون)، والجزئيّ في اسم الفاعل (المكتفون، المعطون، المهتدون) ونسبته الكلّيّة أو الجزئيّة في متعلّقه على (بفضل قوتك، من فضل جدتك، بنور وجهك) دون شيء أخر، وإثبات هذا ونفي غيره الّذي لا يكون متصوّراً في واقعه الافتراضيّ، فكيف بوجودِهِ الفعليّ الحقيقيّ؟!.

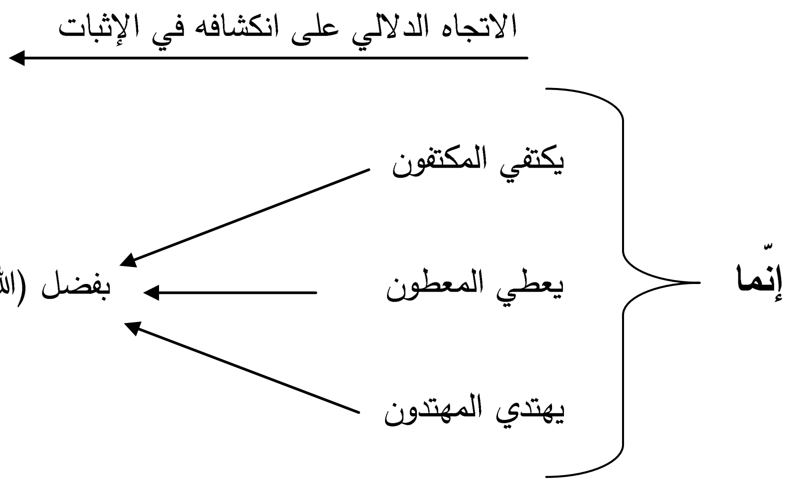


فالإثبات، إذن، هو القصد الأوّلي من التّخصيص الخاصّ، وعدميّة القول بالنّفي عن غيره وإن كان ما يوحي به السياق إلاّ أنّه غير متأتٍ في هذا الخط العموديّ، وقد يكون في خطوط افتراضيّة أخرى غير هذا في نشوة الدّعاء، وسياقه المفعم بالتّقديس والتّعظيم.

ومن هنا ندرك مدى الارتباط الدّلاليّ بين الأسلوبينِ: الخبريّ، والإنشائيّ، في الخلق والإبداع - هاهنا - على الاختلاف الّذي بينهما، فالأوّل مقدّمة تحقيقيّة للعلّة الغائيّة الّتي تكمن في الإنشاء (الدعاء) بصورته الطّلبية في فعله (الأمر) المجازي الآتي: (اكفنا، اعطنا، اهدنا)، وإطلاقيّة الحدث الطّلبيّ غير مخصّص في مطلوب معين إلاّ في ما هو شأنه، وفيه من التّوسع المعنويّ والإطلاق الدّلاليّ ما لا يكون لو جاء بغير ذلك الأسلوب ومقدّمة الطّلب القصرية في استخدام (إنّما)، وفاعليتها الدّلاليّة في تقرير الحقائق، ورؤية الواقع الفعليّ في ساحة الفيض الربانيّ الكريم سبحانه.

زد على ذلك وجود (الفاء) الفصيحة في الفعل الدّعائي (فصلّ) الّتي أعربت عن محذوف[٥٤]، وعملت على شدّ الأسلوبين، لغرض الإفادة، بمعنى: إذا كان الأمر كذلك في الظّهور والجلاء، وعلى ما تقدّم - وهو المحذوف - (فصل على محمد وآله واكفنا،..، فصل على محمد وآله وعطنا،..،..واهدنا).

ولو دخلنا في مضامين النّصوص - الجمل نفسها - نجد التّسلسل الفكريّ في الإخباريات منسجماً والإنشائيات في الطّلب الدّعائي، إذ إنّه يبدأ بالاكتفاء، وبعده العطاء المبني عليه، ثمّ طلب الهداية، على أنّ المطلوب من ذلك المصدر الحدثيّ فحسب، من دون تخصيص بمعين.

وعلى ذلك يكون المراد من هذا التّعبير الدّلالة الأوليّة الخاصّة بالإثبات فحسب، على ظاهرها المتمثّل في الأسلوب وتخصيصه بذلك دون ما رؤية على الإطلاق إلى النّفي في المفهوم من وحدة التّركيب، وسطحه الخارجي.

وإذا جئنا إلى مقولة مخاض الاستقراء الأسلوبي في أنّها (إنما) يليها فعل معروف لا ينكره السامع، بل هو معلوم عنده، والغرض فيه التنبيه أو التذكير...، نجد هذا لا يتأتى وواقع السياق العبادي في هذا البعد العمودي من القصد؛ لأنه (المتلقّي - (الله) سبحانه) هو من العلم ما أحاط بكلّ شيء، فكيف تكون تلك الوحدات الكلاميّة منبهةً بالإطار الفكريّ للعليم الجليل، أو مذكّرة له حاشاه سبحانه.

أمّا مقولة أنّ أحسن مواقعها التعريض، فهذا خاصّ في سياقات معينة على ما يمكن أن يأتي، والسياق - هاهنا - في بعده العبادي ينكر عليها أن تكون عنواناً للمقولة المردودة.

ولذا قد يجوز لنا القول: إنّ (إنّما) في النّصّ الأوّل، هي إحدى وسائل الأدب الرفيع في الطلب العبادي عند المناجاة والتبتل، لا على أنّها لا تذكر المنفي الملحوظ بالجملة، أو بإدراك المفهومي من التعبير بصورة مباشرة، وإنّما على أنّها تغض الطّرف عن هذا البعد الدّلاليّ في التلاشي ذهناً ووجوداً حقيقيّاً عند المتكلّم، في قانون قصر الصفة على الموصوف قصراً على الأصل ممّا تقرر في منظومة الاعتقاد.

وبعبارة أخرى أنّ البعد المفهومي في الدّلالة مخفي غير واضح المعالم في الخطّ العموديّ، حتّى أنّه لا يكاد أن ينجلي، وقد يظهر في الخطّ الأفقي على المستوى الذّاتي النّفسيّ، أو الموضوع في الخطاب، هكذا:

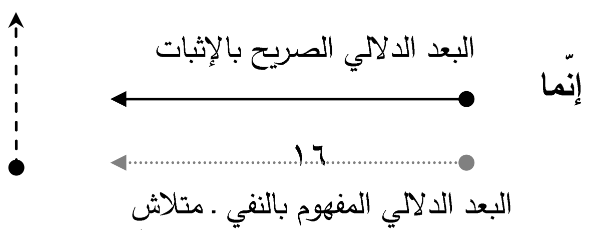

أو إمكانيّة الانصراف إلى موقف الجمال الفنيّ بالتزام المعيار البلاغيّ، والقانون الأصولي؛ للإشعار بذلك البعد الدّلاليّ في التّعبير بمقاييس غير طبيعية في الإفادة، وإخراج اللفظ مخرجه دون تشبيه أو مقارنة؛ وصولاً إلى منتهى البلاغة وقصارى دلالتها في التّعبير.

ولو أجرينا مقارنة للأنساق الأسلوبية الأخرى (العطف، والنفي والاستثناء) مع (إنّما)، في محاولة لرؤية البعد الدلاليّ العميق الّذي تعبّر عنه وضعية (إنّما) في الاستخدام، لوجدنا قاعدة البنية العميقة الّتي تعرب عنها هذه النماذج الأسلوبيّة واحدة في كلٍّ، مع اختلاف الغرض المقصود بالصياغة، وفق الأداء قطعاً. ففي بنية العطف تكون ـ على الفرض ـ جمل المظهر الأوّل من قوله "عليه السلام"، هكذا:

يكتفي المكتفون بفضل قوتك، لا بفضل قوة أحد أخر غيرك.. وهكذا بقية الجمل..

وفي طريق النّفي الاستثناء تكون الجمل هكذا:

ما يكتفي المكتفون إلا بفضل قوتك..، ..

وكلّ من هذه الأشكال التّركيبية تقوم على بنية عميقة مفادها متلبس بالخطأ (الاشتراك، والتساوي وعدم التعيين) في أصل، هكذا في العمق: يكتفي المكتفون بفضل قوتك وبغيرك، ...

غير أنّه آثر التعبير بوساطة (**إنّما**)، دون غيرها من مصاديق التّراكيب الأسلوبيّة في وصفية القصر؛ لأهداف مقصودة في مستويات معرفة الحكم الإسناديّ في البنية القصريّة عند المتلقّي.

ومن هنا تؤخذ المعايير البلاغيّة محملها من جدة التّطبيق، وقواعدها في سعة التنفيذ في المستوى الأفقيّ من الحركة الذّهنيّة الثنائيّة في تجريد

الخطاب بين الإنسان (العبد) ونفسه ـ إذا استبعدنا الخطّ العموديّ المخاطب في بعدِهِ الأوّل ـ بوصفه أحد أفراد المجتمع، وما يتجلّى ويظهر من معرفة الجزء يكون في الكلّ.

إنّ المتكلّم في بعده الثنائيّ في إحلال نفسه محلّ المتلقّي ليس لديه أيّ غرض في تقييد الإسناد هنا في نسبة تقييديّة في اتصال حرف الجر بنسبته في التقييد بالإضافي منها وسحب معنوية الفعل ودلالته الحدثيّة في ما يعرف بشبه الجملة، وإنّما غرضه وهدفه هو نفي أن تكون لهذه النسبة نسبة منسوبة إلى الآخرين غير موجودة في التّركيب وإسناد تلك النسبة إلى أصلها. أي: الفاعل الدلالي (الله).

وعلى ذلك لم يأت التّعبير هنا في الصياغة بالعطف لإنتاجية القصر؛ لأنّ فيه بعدين دلاليين مصرّح بهما في التركيب، وهما: الإثبات والنفي، وهذا غير مطلوب في تلك المقدّمة للوصول إلى الطلب في الدعاء. ـ فضلاً عن الحركة الذهنيّة للمتلقّي في بعده الأوّل، وانعدام التنوّعات الخطابيّة في بنية القصر في: الإفراد، والقلب، والتّعيين.

وأمّا أسلوبيّة النّفي والاستثناء في قوله: ما يكتفي المكتفون إلا بفضل قوتك، .. ـ على الفرض، فهو غير متوخّى ـ هنا ـ لأمور تتعلّق بالمستثنى منه، وكيف يجب عدم القياس بالنسبة إلى خلقه سبحانه في طرح مجموعة من التحولات تقود إلى سطحه الغائي في التعبير.

ثم أنّ سبيل هذا المقول في أمر يُنكر، أو يشك فيه، وقد تقدّم عدم ذلك في التّوجيه الدّلاليّ في النفي والاستثناء، كما أنّ الغرض في هذا الطريق (النفي الاستثناء) هو النفي في المفهوم منه ودلالته التضمنية عليه في البعد الأفقي؛ لأنّه أنسب في الخطاب الدعائي، أي: أنّ النفي أولى في الدلالة المركزية من الإثبات الّذي حقّق هامشها في التعبير.

لم يبق، أذن، سوى مدرك (إنّما)، والاتكاء على فاعليتها الدّلاليّة، في دفع تقييد الإسناد بغير المذكور بوساطة الإثبات؛ لأنّه هو المركز الدّلاليّ الّذي بنيت عليه فكرة الإنشاء، أمّا هامشيّة الدلالة في النّفي، فهي معلومة عن طريق

اللزوم، وهي غير مقصودة؛ لأنّ تحقيق الوصول إلى الغرض قد تحصّل من خلال الإثبات، وسياق التّركيب يثبت ذلك والحالة الدّعائيّة من دون القياس.

قوله "عليه السلام":

ـ ((وَ**إِنَّمَا** يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، وَ**إِنَّمَا** يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ، وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إِلهِي عَنْ ذلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً))(٥٥).

يحدونا التأمّل في سياق هذه التراكيب، والنظر في نسق وحداتها - مباشرة - إلى استظهار دلالتها النهائية في القصد، ومبلغ منتهاها في هدف التعبير، وهو التنزيه والتعظيم؛ لإشاعة مزيد من روح العطف والالتفاف.

والمكوّن لذلك هو خاصية الضّد في الإثبات، من بيانية التّركيب بالإفصاح، في إثبات الضعف والاحتياج، والخوف من العجلة إلى الخلق أجمع، وتنزيه الخالق سبحانه وتعالى عن ذلك بالمفهوميّة على ما هو الجليّ الواضح، والمعروف البديهي في جنسيّة الخلق في ذلك التكوين الآدمي.

وهنا تطرح الاحتماليّة الدّلاليّة على - وفق ما تقدّم - توجيهاً في أنّ النّفي الضّمني - هنا - (أنت لا تعجل، أنت لا تظلم) قد يكون في بنية القصر (**إِنَّمَا** يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، وَ**إِنَّمَا** يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ،..)، بعيداً عن مؤدّاه القصدي في كونه لا يسير مع هدف الإثبات في مسار دلاليّ واحد، إذ إنّ هذه الصفات لا يصحّ أن تنسب إليه، بل لا تخطر في ذهن المؤمن العارف على الافتراض من وجودها الذّهنّي له سبحانه.

والدّليل على ذلك أمور تعلو في تكاتف النسيج اللّغويّ في التّراكيب نفسها، فضلاً عن واقع السياق الّذي اكتنفها في نوعية من نوعيات التّراكم القصريّ، كما يأتي.

إنّ تركيب ((**إِنَّمَا** يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، وَ**إِنَّمَا** يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ،...))، مكوّن قصريّ جدلي (مستند ثانٍ) في أداء وضعيّ، مقدمته مكوّن ذوقيّ - بنية التّقديم والتأخير - قصري آخر (مستند أوّل) متقدّم عليه في الرتبة الدلاليّة والمغزى المعنوي، وهو قوله "عليه السلام": ((وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ، وَلاَ فِي نِقْمَتِكَ عَجَلَةٌ،...))؛ لمطلب في نتيجة مرادة في مقام التنزيه، هي: ((وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إِلهِي عَنْ ذلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً))(٥٦).

لو تصفحنا مفردات التركيب (المستند الأوّل) نجده قد أعرب عن جدل نفي الظلم والعجلة والخوف عن الله سبحانه، وإثباته لغيره بفحوى الخطاب، هذا هو الظّاهر من المعطى البلاغي.

أقول: إنّه في الاحتماليّة ليس كذلك، وإنّما هو إثبات ليس معه نفي، إثبات لعدالة الخالق سبحانه، وليس نفي الظلم عنه - تعالى؛ لأنّ الإثبات هنا هو المطلوب، والنّفي لا يمكن أن يتصوّر في مجاله الذي يقود بالنتيجة إلى إثبات الظلم بعيداً عن الساحة القدسية في النّاس احتياجهم وخوفهم،... وما تصدير الجملة بضمير الشّأن أو القصة (الهاء) في (إنّه) إلاّ تفخيم وتهويل في العموم، تفصيله ما بعده في الخصوص، وهو إجراء التّقديم والتأخير (لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ، وَلاَ فِي نِقْمَتِكَ عَجَلَةٌ)، هنا، وفق أدائه الصّناعيّ بالوجوب في عدم تقديم النّكرة (ظُلم)، في الأولى، وعلى القول بفعلية (ليس)[٥٧]، على حين جواز ذلك في (لاَ فِي نِقْمَتِكَ عَجَلَةٌ) بسياق النّفي.

وإذا جيء بالتّقديم، هنا، لملحظ تحقيق النّاتج القصري، كيف ينسجم وصناعته في البحث النّحوي؟ وهو يخالف مقولة الذّوقي، والحسّ الفنّي في البلاغيّ، دون الجملة الثانية. والّذي يبدو من الظّاهر أنّه - على الرّغم من ذلك - قد حقّق ناتجاً في التّعبير، وقصَر المعنى قصراً حقيقيّاً قصْر صفة على موصوف على واقع الحال، والدّليل صورة العطف بالواو الّتي أشركت الجملتين بالدّلالة في تكامل معنويّ بين قضيتين لموضوعٍ واحدٍ في دلالتينِ.

ولو لم يكن التّقديم، هنا، على وجوبه في الأولى وجوازه في الثانية، لم يتحقّق المطلب في الإثبات الكليّ؛ لأنّه في الوضع الأولي قبل التّحويل إلى ذوق بنية التّقديم والتأخير يظهر أنّ هنالك أموراً أخرى جائزة عليه حاشاه سبحانه. والحاصل، إذن، هو نفي في الظّاهر مراد منه الإثبات، ليس غير ذلك.

وإذا جئنا إلى مرادنا في التّركيب، نجده بمثابة جواب لسؤال قد اختلج في خلد المتكلّم في ثنائية الحوار في الخطاب الوجداني، في: مَن يكون كذلك؟، فيأتي الجواب مع بيان حالة الإنسانيّة، (**إِنَّمَا** يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، **وَإِنَّمَا** يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ)، في سياقه الفعلي المستمر (يعجل، يحتاج) المُقرِر

في استخدام فاعله، الاسم الموصول المشترك (مَن) في الأولى والمعرف بـ(أل) الكلّية أو الجنسية (الضعيف) في الثانية، لإجلاء الموقف الدلالي في مدرج الإثبات مع عدم القول بالنفي؛ لأنه لا يكون متصوّراً في الذّهن.

والدليل على ذلك ما جاء بعده من النّفي السياقيّ لذلك المفهوم المتوّهم في التصوّر، قوله "عليه السلام": (وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إلِهِي عَنْ ذلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً)، فهو تأكيد لنفي النّفي الّذي يقود بالنتيجة إلى الإثبات، فثبات ظاهرٍ ونفي باطنٍ، ونفي المنفي بالظّاهر يؤدّي إلى تأكيد الظّاهر، والمحصّلة هي توكيد الإثبات بطريقة أسلوبيّة من بنى تركيبة متعددة عنوانها دلالة السّياق العبادي (التنزيه والتقديس).

وبعبارة أخرى في التّعداد تكون على الفرضيّة، هكذا:

١- النّفي والإثبات، المقدّمة الأولى ـ ذوقيّة في الميدان القصري.
٢- الإثبات والنّفي، المقدّمة الثانية ـ وضعيّة ـ ذوقيّة.
٣- نفي النّفي، المقدّمة الثالثة ـ سياقيّة.
٤- إثبات. النتيجة.

وكلّها (النّصّ) بنية قصريّة ذات تراكم قصريّ جدليّ واحد، في أشكالٍ صياغيّةٍ متعدّدة.

وكي نوفّي التّركيب حقّه من التّحليل، يبقى منا الالتفات إلى مكوناته الإسناديّة، وتشكيلاتها القصريّة، ومعاينة ما يطرأ عليها من بِنًى دلاليّة أخرى.

لقد تسلّطت بنية بلاغيّة قصريّة هي: التّقديم والتأخير، بما تحمل من عبق دلاليّ قائم على التفنّن الذّوقي، وحسن التّصرف في الأداء، على عنصري القصر: المقصور والمقصور عليه، في إطار وضعي بطريق (إنّما)، قوله "عليه السلام": (**إنَّمَا** يَحْتَاجُ إلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ)، وأنتجت مهمّة دلاليّة أخرى في مغزى جدليّة القصر، تستند إلى مجموعة من الإجراءات التحويليّة بالأصل؛ وصولاً إلى مبلغه القصدي.

فقد قدّم الجار والمجرور (إلى الظّلمِ) مبلغ الاحتياج على الفاعل (الضّعيفُ)؛ لنقصه، وأفاد بذلك التّكوين تخصيص الاحتياج به، ونفاه عن غيره بفحوى الخطاب.

ولو جاء التّركيب بلا تقديم، وقال: يحتاج الضّعيف إلى الظّلم، لأفاد بالمفهوم أن الضّعيف وغيره ممكن أن يكونا في موطن الاحتياج والنقص إلى الظّلم وسواه، بيد أنّه لم يفعل، فقطع الاحتمالية بالتّخصيص، بوساطة بنية التقديم والتأخير.

ثم جعل المستوى الذّوقيّ ودلالته التناقضية منطوقاً ومفهوماً بفحوى الخطاب، في إطار وضعي آخر، واستخدم من الأشكال القصريّة (إنّما)، فقال "عليه السلام": (**إنَّمَا** يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ)، بتحولاته الأسلوبيّة، وكون بذلك تفاعلاً جدليّاً في الذّوق والوضع بمنحى دلالي شائع في الحال، بيّن في الواقع، ولو قال: إنّما يحتاج الضّعيف إلى الظّلم. لكان الناتج الدّلالي هو قصر الفاعل على شبه الجملة (إلى الظّلمِ)، ونفاه بالمفهوم عن غير ذلك من الأشياء الّتي قد تقع في سياق الشّعور بالنقص الإنسانيّ، أي: كون الاحتياج مقصوراً على الظلم فحسب، على حين أنّه في التقديم والتأخير أدّى ناتجاً داخلياً مخالفاً للأصل قبل التّحويل، فقصر احتياج الظّلم، المقصور، على (الضّعيف) الفاعل، المقصور عليه، قصْراً حقيقيّاً بشهادة الأمر، وبرهان الواقع الإنسانيّ، قصْرَ صفةٍ على موصوف، ونفاه عن غيره نفياً حقيقياً؛ لأنّ غير (الضّعيف)، لا يحتاج إلى متعلّق الإسناد الجارّ والمجرور (إلى الظلمِ) طبعاً.

ومن هنالك ندرك عدميّة مجامعة القصر بـ(إنّما) للعطف بـ(لا) في تواشج نصيّ خاصّ، إذ إنّ فرضية القول: إنّما يحتاج إلى الظّلمِ الضّعيفُ الجاهلُ لا القوي العاقل، غير ممكنة في التّصوّر؛ لأنّ غاية الاحتياج إلى الظّلم خاصّة بالجاهل الضّعيف، الذي يسعى إلى الكامل بأي طريق لسدّ الإحساس بالنّقص الّذي عنده، وليس كذلك العاقل العارف المؤمن؛ لذلك لم يتأتِ النّفي بصراحة التّركيب بالعطف المقابل لما بعد (لا)، وإنّما جاء القصر بشكل فاعليّة (إنّما) في وضعها الوظيفي لذلك القصد البلاغي.

وبعد، لقد حقّقت إنّما - هنا - غاية الدّلالة في الأدب الدعائي، وقصارى المعنى في الفن البلاغي، في عدميّة التّصريح بما هو من الممكن أن يُتَصوّر بالمفهوم في فحوى الخطاب، في الذّوق بتشكيلة بنية القصر بالتقديم، أو في الوضع بآلية (**إنّما**).

وهو الأمر الّذي يقود إلى الإثبات، كما تحقّق لنا من التّحليل المتقدّم.

- قوله "عليه السلام" في المظهر الثاني:

- ((**وَإِنَّمَا** أُوبِّخُ بِهَذا نَفْسِي طَمَعاً فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلاَحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ))[٥٨].

- ((**وَإِنَّمَا** تَأَنَّيْتَ بهمْ لِيَفِيئُوا إِلَى أَمْرِكَ، وَأَمْهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ،..))[٥٩].

يمثل النّصّ نسيجاً متكاتفاً في أسلوبه، منسجماً في فقراته، متناغماً في وحداته، متعاطياً في أفكاره في الإظهار والإضمار في جدلٍ، مظهره في الإمكان النّصّ الثاني، وعلى الفرض - قوله: ((عَادَتُكَ الإِحْسَانُ إِلَى الْمُسِيئِينَ، وَسُنَّتُكَ الإِبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ حَتَّى لَقَدْ غَرَّتْهُمْ أَنَاتُكَ عَنِ الرُّجُوعِ، وَصَدَّهُمْ إِمْهَالُكَ عَن النُّزُوعِ. **وَإِنَّمَا** تَأَنَّيْتَ بهمْ لِيَفِيئُوا إِلَى أَمْرِكَ، وَأَمْهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ،..))[٦٠]. - في بعده العطفي في اللطف الإلهي، يكوّن قصراً يتفجّر معنًى في دلالته، كبيراً في مضمونه، بلاغيّاً في أهدافه ومراميه.

ومفتاحنا في الدّخول إليه هو الاستخدام في (إنّما) من قوله "عليه السلام": ((**وَإِنَّمَا** أُوبِّخُ بِهَذا نَفْسِي طَمَعاً فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلاَحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ))، وقوله "عليه السلام": ((**وَإِنَّمَا** تَأَنَّيْتَ بهمْ لِيَفِيئُوا إِلَى أَمْرِكَ، وَأَمْهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ،..)).

ففي التركيب[٦١] الثاني نجده "عليه السلام" قد قصر أناته: إمهاله، سبحانه للإنسانية الظّالمة على إفاءتهم لغرض رجوعهم عن المعصية والابتعاد عنها إلى التوبة، وكفهم ونزوعهم عن الخطيئة إلى الاستغفار وعدم الإصرار، في معنى: ما تأنّيت بهم إلا ليفيئوا إلى طاعتك وامتثال أمرك، قصراً على ما هو الشأن المعروف البيّن من رحمته ولطفه وشفقته عليهم سبحانه (عَادَتُكَ الإِحْسَانُ إِلَى الْمُسِيئِينَ، وَسُنَّتُكَ الإِبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ).

ودفع بذلك ما يمكن أن يكون ((ظاهر الكلام يوهم أن أناته تعالى لهم وإمهاله لهم، سبباً لغرورهم وصدّهم ..))[٦٢] (حَتَّى لَقَدْ غَرَّتْهُمْ أَنَاتُكَ عَنِ الرُّجُوعِ، وَصَدَّهُمْ إِمْهَالُكَ عَن النُّزُوعِ)، بصراحة التّركيب دون ما نفي، فكانت بذلك (إنما) في سياقها كأنّها جواب في اختبار لسؤال في النفس يفصح عنه

الترتيب الفكري للنصّ ذاته في سياقه الناتج عنه، لماذا كان التأنّي والإمهال من الخالق سبحانه للمخلوق؟.

فكان الجواب بـ(**إِنَّمَا** تَأَنَّيْتَ بهِمْ لِيَفِيئُوا إِلَى أَمْرِكَ، ..)، إذ إنّ ((غرض العناية الإلهية سوق كلّ ناقص إلى كماله، فكان الغرض من التأني لهم، إنّما هو طلب خلاصهم واستعدادهم لما ينالون به كرامته بالرجوع من ظلمات الجهل وورطات المعاصي.

وإمهاله وانظاره إياهم لوثوقه بدوام ملكه، فلم يعاجلهم بالانتقام، إذ كانت المعاجلة من شأن من يخاف الفوت، وأما من كان واثقاً بقدرته وتسلّطه على من يشاء، متى شاء، لا يخاف انقضاء مدّة سلطانه، و لا يخشى انتهاء زمان اقتداره، فلا داعي إلى المعاجلة، بل الأولى به إنظار مَن عصاه، وإمهال مَن ناواه، فإن فاء إلى الطاعة، ونزع عن المعصية، فبها وإلاّ فهو له بالمرصاد))[٦٣] سبحانه.

وبعدُ، إنّ النّصّ عبارة عن كتلة دلالية مكوّنة من مجموعة من الأشكال التّعبيرية في أوضاعها اللغوية المعهودة، ذات فكرة متراكمة في فحواها مؤطّرة بالكل، أجزاؤها جملها، ومقدماتها نتائجها، وفاعلية (إنما) فيها تشعّ منها في ضوء بنيتها البلاغية، لمراميها القصدية، هكذا النّصّ كلّه في التّرتيب:

١- (عَادَتُكَ الإِحْسَانُ إِلَى الْمُسِيئِينَ، وَسُنَّتُكَ الإِبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ)... (إثبات). أمر ظاهر بين للعموم.

٢- (لَقَدْ غَرَّتْهُمْ أَنَاتُكَ عَنِ الرُّجُوعِ، وَصَدَّهُمْ إِمْهَالُكَ عَنِ النُّزُوعِ)... (إثبات). وهو أمر ظهر للإنسان من نفسه الأمارة بالسوء مع حركة الشيطان الرجيم.

٣- (**إِنَّمَا** تَأَنَّيْتَ بهِمْ لِيَفِيئُوا إِلَى أَمْرِكَ، وَأَمْهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ)... - وهو مطلبنا - (إثبات) في المستوى العمودي الفوقي من الخطاب، من دون {نفي}، أمّا مع رؤية الخطّ الأفقي الإنساني، ففيه (نفي) قد رفع توّهماً كان متصوّراً من النقطة (٢)، في توكيد الحكم وتقوية مضمونه، ليس غير ذلك.

وبنى من التّركيب نتيجة كلّيّة على أساس بنية الشكل القصري بـ(**إنّما**) وفاعليتها الدّلاليّة في الاستخدام بوصفها قاعدة مكوّنة من المعاني المتقدّمة، نتيجة كليّة هي ذيل النصّ نفسه، قوله "عليه السلام":

٤- ((فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ خَتَمْتَ لَهُ بِهَا، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ خَذَلْتَهُ لَهَا، كُلُّهُمْ صَائِرُونَ إِلَى حُكْمِكَ وَأُمُورُهُمْ آئِلَة إِلَى أَمْرِكَ،...))[٦٤].

لقد أنهت وضعية (**إنّما**) القصد البلاغيّ في النّصّ إلى منتهاه، وبلغت أقصى مداه في الأدب من دون ذكر الطرف المقابل في المفهوم؛ لأنّه لا يوازي المذكور في الصراحة على بيانه في الرحمة واللطف الإلهي.

ومن هنا، نشعر أنّ السياق لو لوحظت فيه المشاهدة الحياتية - وهي ليست بعيدة عنه - والسلوك الإنسانيّ، لوجدنا فيه (في النّصّ) دلالة أخرى يوحي بها التّركيب، ويشير إلى ما يقتضيه مؤدّاه، وهي دلالة التّعريض بهذه النّفس الأمّارة بالسوء، إلاّ ما رحم ربّيّ، وتوبيخها لعدم رجوعها ونزوعها وكفّها عن المعاصي والآثام، وشاهده في ذلك مقولة النّصّ الثاني: (**وَإِنَّمَا** أُوبِّخُ بِهَذا نَفْسِي طَمَعَاً فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلاَحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ) في حيز الواقع الإنساني بوصف هذه النصوص رسائل للخطاب الجماعي في الوعظ والإرشاد في جانب معين ممكن إدراكه في ملحوظ أخر، ...

فالقصْر فيه تلويح بما هو اقتضاء الكلام في أنّ هذه الأناة الإلهية، والانتظار الرّبانيّ الرحيم، وعدم معاجلته سبحانه، في عقوبتك أيّها العبد العاصي، هو رحمة بك منه سبحانه، وتفضلاً منه عليك وحبّه للعفو عنك (وَلَيْسَ ذلِكَ مِنْ كَرَمِي عَلَيْكَ بَلْ تَأَنّياً مِنْكَ لِي، وَتَفَضُّلاً مِنْكَ عَلَيَّ، لانْ أَرْتَدِعَ عَنْ مَعْصِيَتِكَ الْمُسْخِطَةِ وَأُقْلِعَ عَنْ سَيِّئَاتِي الْمُخْلِقَةِ وَلإِنَّ عَفْوَكَ عَنّي أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ عُقُوبَتِي،..)، إذن، متى يكون منك - أيّها العبد استجابة؟ ومتى يكون منك ردع للتي هي أعدى أعدائك بين جنبيك؟!...

وكأنّي في الخطاب ينزل النّفس العارفة من فرط غرورها وتكبّرها وعدم مسابقة الزّمن في الطّاعة والنزوع، منزلة الجاهلة في الحكم بذلك الأمر البيّن الظّاهر، فيأتي التّوكيد ببنيةٍ تفيد ما تقدّم من الدّلالة، وليس لها من دونها

مسلك آخر في التعبير، وهي فاعلية (إنّما) وسلوكها الوظيفي المتنفّذ في تأدية القصد في سياقات بعيدةٍ، أو قريبة عن القصة الّتي في الدّعاء.

وأمّا في التّركيب الأوّل ((**إِنَّمَا** أُوبِّخُ بِهَذا نَفْسِي طَمَعَاً فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلاَحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ))، فقد قصَر التّوبيخ بذلك التّعداد في تراكم الذّنوب، وكثرة الخطايا على مبعدها من الإحصاء عنده، بسببٍ مبعثه الطّمع في رأفته، والرجاء في رحمته، عزّ وجلّ، على (النّفس) في خصوصها الذّاتي (الدّاعي ذاته)، كُلاً وجنساً في عمومها الإنسانيّ، قصراً حقيقياً في مبالغته التّحقيقية على واقع الأمر وشأن الحال، مع عدم رؤية سواها في المقام؛ لأنّها ليست منظورة في خلجات نفسٍ بفكر طالب واعٍ، أو قلب مريد داعٍ، بعد ما ذكر من التقصير وعدد بالاعتراف والإقرار من الذّنوب، والأفعال المخلقة في حقّه، جلّ وعلا، وخصّصه بها، خلافاً لمقول: إنّ ((توجيهه إلى المفعول لأجله، أعني طمعاً، على معنى ما أوبخ بهذا نفسي إلا طمعاً. وأما توجهه إلى قيد الفعل أو إلى المفعول به فلا يصحّ، إذ ليس الغرض ما أوبّخ نفسي إلاّ بهذا لا بغيره، ولا ما أوبّخ بهذا إلا نفسي لا غيرها))[٦٥].

والدّليل على ذلك التّخصيص - في أبسطه - منطقيّة الوجوب القاعدي في التّرتيب الأفقي، في القصد البلاغيّ الّذي يتّخذه ركنا البنية القصرية: المقصور والمقصور عليه، فالأول ما يلي الأداة مباشرة، أمّا الثاني، فهو ما وجب أن يكون مؤخّراً عنها، عموماً في مستوى الوضع، وعلى ذلك تكون (النفس) هي المقصور عليه، هنا؛ لمقاصد، وهو ما ينسجم ورؤية الاختصاص فيما تتضمنه (**إنَّما**)، من (النّفي والاستثناء)، والشّكل في البنيتين: (إنّما أوبّخ بهذا نفسي؛.. )، (ما أوبّخ بهذا إلا نفسي؛.. ) والمخصوص به وهو (النّفس)، والمفهوم (النّفي)، في الممكن، من التّركيبين واحد في كلّ منهما في البنية العميقة مع اختلاف الدّلالة والمؤدّى القصريّ في سطحهما، صياغة وشكلاً، قطعاً.

وإذا تقرّر أنّ (النفس) قد وقعت مؤخّرة بعد الأداة (إلاّ)، وعلى ما في التّضمن منها لـ(إنما)، تعينت (النّفس) أن تكون هي المقصور عليه؛

((لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة قبل أن يجيء الحرف))[٦٦]. ولأنّ القصر أثر من آثار (( "إلا" وأثر الحرف لا يحصل إلاّ بعده، ولا يكون حاصلاً قبله فالحصر إنّما يتناول ما بعد "إلا" ))[٦٧].

وقد يقال: إن المفعول لأجله (طمعاً، رجاءً)، وقد وقع مؤخّراً، مناسباً في المستوى العميق لوقوع (النفس) تالياً لها، لماذا لا يكون مقصوّراً عليه، غير النّفس؟.

والجواب عنه، وضعاً ودلالةً، أنّ المفعول له واقع في وظيفة ما له في تعليل خاصّ للحدث بعد قضيّة الإسناد (الحكم)، أمّا معناه، فقد يقع ما قبل الحدث - في بعض أنواعه[٦٨] - وهو هنا متحقّق ومتصوّر قبل الحدث، وإن كان متأخّراً عنه في التلفّظ، والإسناد، لأنّه علّة غائيّة له ومبعث حصوله، لا أنّه هو المقصور عليه.

ثمّ كيف يكون منا أن نتصوّر في التّركيب أنّ التوبيخَ النّفسي مقصور على الطّمع،... بمعنى: ما أوبّخ نفسي إلا طمعاً،...؟! وكأنّ النّفس هنا لا توبّخ، ولا تحاسب، ولا تعنّف ولا تردع إلاّ لهذا الغرض دون غيره من الأهداف التربوية الأخرى،... على حين أنّ نوعية التّوبيخ في المفترض السلوكي في مسالك العرفان الرّباني واجبة بعلّة في طمع ورجاء أم بسواهما.

وعلى ذلك يكون القصر واقع على النفس، من دون مفهوم لملحظ غيرها في الطّلب العبادي، أي: أنّ القصر حاصل بتخصيصه على (النفس) المفعول به دون سواها من المقيدات الأخرى، لغرض في دلالة هامشية في الظرف السياقي، وهي إظهار مزيد من الضعف والتذلل والاستحقار..

وبحرف أخر نقول: إنّ تخصيص الإطلاق (التّوبيخ) في المطلق من ذلك التعدد وعدم الإحصاء الذنبي، المقيّد بالمقصور عليه، (النفس) كأنّه قصر مطلق على تقييده بالمفعول به، قائم على مرتكز الرغبة قبل تكوّين مضمونه الإسنادي وتخصيصه الدلالي في الطّمع والرجاء، المفعوليّة من أجلها، لا على أنّه مقصور عليه؛ لأنّه علّته الغائيّة الحاملة على إنشاء التّركيب، ومبعث فكرته القصريّة.

ويبقى في خلدنا خاطر أنّ بنية الجارّ والمجرور (بهذا) في التّركيب على سعته وعظمته بإنزال الكبير البعيد (الذّنوب التي اقتُرِفَت) منزلة القريب من النّفس لشدّت الالتصاق بها قد أعطت في التقديم مذاقاً دلالياً، وحلاوة معنوية لم تكن مستذاقة ما لو كانت على غير ما جاءت عليه. فلو قال: إنّما أوبخ نفسي بهذا،.. وقدّم القيد المفرد المفعول (النّفس) على المركّب الجارّ والمجرور (بهذا)، لكانت الإشارة مقصوراً عليه، والتّخصيص مبنياً على السببيّة في سبب التّوبيخ، لا على المسبّب له - وهو النّفس - بوساطة الخطايا والذّنوب - على الرّغم من أنّ الحديث، هنا، هو النّفس وما فعل القصر فيها -. أي أنّ التّوبيخ النّفسي بهذه الذّنوب مقصور على سببها، لا بشيء أو سبب آخر.. وإذا لم يكن فـ(النّفس الجنوح) والحالة هذه لا توبّخ ... كيف ذلك وقوله تعالى: ((وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ))[٦٩]، أو قوله "عليه السلام"، في مناجاة الشّاكين: ((إلهِي إلَيْكَ أَشْكُو نَفْساً بِالسُّوءِ أَمَّارَةً، وَإِلَى الْخَطيئَةِ مُبادِرَةً، وَبِمَعاصِيكَ مُولَعَةً، وَلِسَخَطِكَ مُتَعَرِّضَةً، تسْلُكُ بِي مَسالِكَ الْمَهالِكِ، وَتَجْعَلُنِي عِنْدَكَ أَهْوَنَ هالِك، كَثِيرَةَ الْعِلَلِ طَوِيلَةَ الاَمَلِ، إنْ مَسَّهَا الشَّرُّ تَجْزَعُ، وَإنْ مَسَّهَا الْخَيْرُ تَمْنَعُ، مَيَّالَةً إلَى اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ، مَمْلُوَّةً بِالْغَفْلَةِ وَالسَّهْوِ، تُسْرِعُ بِي إلَى الْحَوْبَةِ، وَتُسَوِّفُنِي بِالتَّوْبَةِ))[٧٠].

لا بل قد يُفهم من النّفي الضّمني، على فرض وجوده، في كون عدمه يوجب لها عدم التّوبيخ، بل ما تستحقّ من المثوبة والجزاء الحسن،... إنّ ذلك لا يمكن أن يُتصوّر في سياق دعاء، الغرضُ منه إظهار نوع من الضّعف والتذلل، وعدم القدرة على إحصاء الخطايا والذّنوب؛ لكثرتها،... والشّعور بعظمة الخالق بمنّه، وتفضّله وتكرّمه بالعفو والرّحمة... بل أنّى يمكن لنا أن تصوّر ما هي عليه من الاستحقاق في قوله "عليه السلام" في ذيل النّصّ من الدّعاء نفسه ((يَا إلهِي لَوْ بَكَيْتُ إلَيْكَ حَتَّى تَسْقُطَ أَشْفَارُ عَيْنَيَّ، وَانْتَحَبْتُ حَتَّى يَنْقَطِعَ صَوْتِي، وَقُمْتُ لَكَ حَتَّى تَتَنَشَّرَ قَدَمَايَ، وَرَكَعْتُ لَكَ حَتَّى يَنْخَلِعَ صُلْبِي، وَسَجَدْتُ لَكَ حَتَّى تَتَفَقَّأَ حَدَقَتَايَ، وَأَكَلْتُ تُرَابَ الأرْضِ طُولَ عُمْرِي، وَشَرِبْتُ مَاءَ الرَّمَادِ آخِرَ دَهْرِي وَذَكَرْتُكَ فِي خِلاَلِ ذَلِكَ حَتَّى يَكِلَّ لِسَانِي ثُمَّ لَمْ أَرْفَعْ طَرْفِي إلَى آفَاقِ السَّمَاءِ اسْتِحْيَاءً مِنْكَ مَا اسْتَوْجَبْتُ بِذَلِكَ مَحْوَ سَيِّئَة وَاحِدَة مِنْ

سَيِّئاتِي، وَإنْ كُنْتَ تَغْفِرُ لِي حِيْنَ أَسْتَوْجِبُ مَغْفِرَتَكَ وَتَعْفُو عَنِّي حِينَ أَسْتَحِقُّ عَفْوَكَ فَإنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِب لِيْ بِاسْتِحْقَاق، وَلا أَنَا أَهْلٌ لَهُ بِاسْتِيجَاب إذْ كَانَ جَزَائِي مِنْكَ فِي أَوَّلِ مَا عَصَيْتُكَ النَّارَ; فَإنْ تُعَذِّبْنِي، فَأَنْتَ غَيْرُ ظَالِم لِيْ))(٧١).

فالتّركيب، إذن، تخصيصه متفاعل من مُكوِّنين: نحويّ في مبدئه، وبلاغيّ في قصره، وتحولّه الداخليّ، تقديماً وتأخيراً، في الجارّ والمجرور على المفعول به، منتجٌ لمبتغى قصده الدّلاليّ، كما تقدّم.

وبعدُ، فأقول: إنّ النّصّ بما يحمل من بعْدٍ لمرامٍ في ثنائيّة الخطاب، مستند إلى ((أَنْتَ المَوْلَى، وَأَنَا العَبْدُ.. أَنْتَ الخَالِقُ وَأَنَا المَخْلُوقُ))(٧٢)، في إظهار رحمة الرّب الكريم، ولطفه العميم، سبحانه، مقارنة بفعل الإنسان (العبد) العاصي المشين، عبارة عن منظومة لسلسلة فكريّة في مقولة الاستفهام، في تساؤل متصوّر، ضمناً (لماذا)، من بنية ظاهره، والحرف (**إنّما**) فيه الفاعل الدّلاليّ في الإجابة عنها علانيّة وبياناً، مع اختزال تفصيل متقدّم وإجماله بالإشارة، أي: أنّ النّصّ كلّه في سياقه بدلالة التّذليل والتّوبيخ النفسيّ، مفاده في المفهوم مع عمق مستواه الباطني، في درجات التّساؤل: لماذا تسبّح؟ أظهر التّعظيم للربّ سبحانه، وأوبّخ بذلك جموح نفسي بتعداد ذنبي، ظاهراً وباطناً، والاعتراف بجرمي. ولماذا يزداد التّعجب منك؟. أُعرّض بنفسي، وأشدّ عليها للتّوبة، وأبيّن لها حكمة خالقي في تأنّيه، وعدم معاجلته لها بالانتقام، وأشهد أنّ عفوه سبحانه، أحب إليه من عذابها؛ لأنّه رحيم بي، وليس لي كرامة عليه، بل هو فضل عليّ منه سبحانه. ولماذا تعدّد من الذّنوب؟ وهل تستطيع...؟!.

وبعد كلّ هذا الجدل - في فرض من مستواه الأفقي، وبلمحظ الباطن -، تأتي فاعليّة الجواب الدّلالي بـ(**وَإنَّمَا** أُوبِّخُ بِهَذا نَفْسِي؛ ...)، لتؤكّد الأجوبة الضمنيّة في الظّهور وبعلانية، ثمّ تتضمّن، وهي في التّركيب، أيضاً، سؤال علّة الإنشاء الإسنادي المقيّد بالمفعوليّة (النّفس) في فاعليتها البلاغيّة في بنية الإسناد القصريّ، لماذا تقصر التّوبيخ على النّفس؟. فيأتي سبب متّصوّر قبلها في الجواب يحيط بسياق النّصّ كلّه، من أوّله إلى آخره: (طَمَعَاً فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلاَحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ).

أي: في تحصيل المطلوب الغائيّ، المفعول له (طمعاً) في العاجل، و(رجاءً) في الآجل، من ذلك القصر على النّفس الإمّارة بالسّوء إلاّ ما رحم ربّي، تعالى شأنه.

---

الهوامش والتعليقات:

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٨/٢، و: معاني المعاني؛ الرماني:٨٩، و: المقتصد في شرح الإيضاح؛ الجرجاني:١/ ٤٦٨، و: شرح المفصّل؛ ابن يعيش:٥٤/٨، و:١٣١/٨، وما بعدها. و: شرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور:٤٣٢/١، و: شرح التسهيل؛ ابن مالك:٤١٩/١، و: المغني في النحو؛ منصور اليمني:٢١١/٣وما بعدها، و: شرح الكافية؛ الرضي: ٢٧٦/٤، و: شرح ابن الناظم:١٢٤، و: الجنى الداني؛ المرادي:٣٩٥، و: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ١٢٨٤/٣، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري:٤٠٣/١، و: أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣١٠/١-٣١٣، و: شرح شذور الذهب؛ ابن هشام الأنصاري: ٢٧٩، و: شرح الاشموني:٤٤٣/١، و: الأشباه والنظائر؛ السيوطي:١٤٢/٤، ما بعدها، و: همع الهوامع:٥١٨/١-٥٢١، و: حاشية الصّبّان على شرح الاشموني:٤٤٣/١.

(٢) التراكيب النّحوية؛ عبد الفتاح لاشين: ١١٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ١٢٨٤/٣، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ٤٠٣/١، و: عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص):١٩٢/٢، و: همع الهوامع :٥٢١/١، و: حاشية الصّبّان: ٤٤٣/١.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز؛ عبد القاهر الجرجاني:٢٥٢، و: الإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني:١٢١/١، و: شروح التلخيص:١٩١/٢، و: الطّراز؛ العلوي: ٢٩٨، و: الإتّقان في علوم القرآن؛ السيوطي:١٠٩/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصّل؛ ابن يعيش: ١٣١/٨، و: شرح جمل الزجّاجي؛ ابن عصفور: ٤٣٢/١. و: المغني في النحو؛ اليمني: ٢١٢/٣، و: شرح الكافية؛ الرضي: ٢٧٦/٤، و: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ١٢٨٤/٣، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ٤٠٣/١، و: همع الهوامع: ٥٢١/١.

(٦) سورة النساء: ١٧١.

(٧) همع الهوامع :٥٢١/١. قال أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): (( (ما) من (إنما) لم تغير شيئاً من مدلولها الّذي كان قبل لحوق (ما) خلافاً لمن ادّعى أنها أفادت الحصر فيما دخلت عليه (إنّما) )) ارتشاف الضرب؛: ١٢٨٥/٣، وينظر: الجنى الداني؛ المرادي: ٣٩٥، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ٤٠٤/١.

(٨) ينظر: نحو المعاني؛ عبد الستار الجواري: ١٣٤.

(٩) أنكر ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) نسبت الرأي: (ما) نافية من (إنما)، لأبي علي الفارسي، قال: ((لم يقل الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحويّ غيره، وإنّما قال في الشيرازيات: إنّ العرب عاملوا إنّما معاملة النّفي وإلا ..)). مغني اللبيب: ٤٠٧/١.
(١٠) حاشية الصّبّان على شرح الاشموني:٤٤٣/١.
(١١) عروس الأفراح؛ السبكي (ضمن شروح التلخيص): ٢/ ١٩٣.
(١٢) المصدر نفسه: ١٩٢/٢-١٩٣.
(١٣) المصدر نفسه: ٢٠٥/٢.
(١٤) دلائل الإعجاز: ٢٠٢.
(١٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي:٥٩/٣، و: أصول الفقه؛ محمد رضا المظفر: ١٠٩/١، و: مفتاح الأصول إلَى علم الأصول؛ أحمد البهادلي:٣١٠/١، وما بعدها، و: التّصوّر اللغوي عِنْدَ الأصوليّين؛ أحمد عبد الغفار: ١٣٧، و: البحث النّحويّ عند الأصوليّين؛ مصطفى جمال الدين: ٢٧٦.
(١٦) ينظر: مفتاح العلوم؛ السكاكي:٤٠٢-٤٠٣، و: الإشارات والتنبيهات؛ الجرجاني: ٨٠، و: الطّراز؛ العلوي: ٢٩٨، و: الإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني:١٢١/١، و: شروح التلخيص: ١٩١/٢، و: الجنى الداني؛ المرادي: ٤٩٦، و: الأشباه والنظائر؛ السيوطي: ١٤٢/٤-١٤٥، و: الإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي:١٠٩/٣.
(١٧) سورة النّحل: ١١٥.
(١٨) الإتّقان في علوم القرآن؛ السيوطي:١٠٩/٣.
(١٩) الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني: ١٢٢/١.
(٢٠) ديوان الفرزدق: ١٥٣/٢.
(٢١) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٥٢، وما بعدها. و: نهاية الإيجاز؛ الرازي: ١٨٢، و: مفتاح العلوم؛ السكاكي:٤٠٧، و: الإشارات والتنبيهات؛ الجرجاني: ٨٢، و: الإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني:١٢٢/١، و: الطّراز؛ العلوي: ٢٩٢، و: شروح التلخيص:٢/ ١١٤، و: المطوّل؛ التفتازاني:٣٩٧،
(٢٢) دلائل الإعجاز: ٢٥٤.
(٢٣) سورة الأنعام: ٣٦.
(٢٤) سورة النازعات: ٤٥.
(٢٥) دلائل الإعجاز: ٢٥٥.
(٢٦) المصدر نفسه: ٢٥٥.
(٢٧) المصدر نفسه: ٢٥٥.
(٢٨) المصدر نفسه: ٢٥٨.

(٢٩) ينظر: المطوّل؛ التفتازاني: ٤٠٠، و: المعاني في ضوء أساليب القرآن؛ عبد الفتاح لاشين: ٢٧٢.
(٣٠) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٥٨. ينظر: نهاية الإيجاز: ١٨٤، و: الإشارات والتنبيهات؛ الجرجاني:٨٦.
(٣١) التعريض: هو الكلام الّذي يستعمل في معنًى ليلوح بغيرهِ أي: ليفهم منه معنى آخر لا ظاهره، والمعنى الآخر أهم كون المخاطب جاهلاً به مصرّاً على إنكاره. ينظر: مواهب المفتاح؛ المغربي:٢/ ٢٢٣، و: حاشية الدسوقي على شرح تلخيص التفتازاني: ( ضمن شروح التلخيص):٢/ ٢٢٣.
(٣٢) المعاني في ضوء أساليب القرآن: عبد الفتاح لاشين: ٢٧٤.
(٣٣) سورة الرعد: ١٩. و: سورة الزمر: ٩.
(٣٤) سورة النازعات: ٤٥.
(٣٥) سورة فاطر: ١٨.
(٣٦) دلائل الإعجاز: ٢٧٢.
(٣٧) المصدر نفسه: ٢٧٢.
(٣٨) دلائل الإعجاز: ٢٧٢.
(٣٩) المصدر نفسه: ٢٧٢.
(٤٠) سورة البقرة: ١١.
(٤١) سورة البقرة: ١٢.
(٤٢) دلائل الإعجاز: ٢٧٤، وينظر: نهاية الإيجاز: ١٨٢، و: مفتاح العلوم: ٤٠٨.
(٤٣) علم المعاني؛ بسيوني عبد الفتاح: ٢٧٩.
(٤٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣٢٩/٢.
(٤٥) ينظر: الصّحيفة السّجّاديّة: ٣٦، ٧٠، ١٨٢، ٢٠٧.
(٤٦) المصدر نفسه: ٣٦.
(٤٧) المصدر نفسه: ٢٠٧
(٤٨) المصدر نفسه: ٧٠.
(٤٩) المصدر نفسه: ١٨٢.
(٥٠) المنطق؛ المظفّر: ٥٢.
(٥١) الصّحيفة السجّادية: ٣٦.
(٥٢) المصدر نفسه: ٢٠٧.
(٥٣) ينظر: نهاية الإيجاز؛ الرازي: ٧٥، و: الإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني: ٩٩/١، و: الطراز؛ العلوي: ٢١٧.
(٥٤) ينظر: لوامع الأنوار العرشية؛ محمّد الشيرازي: ٥٣٥/١.
(٥٥) المصدر نفسه: ٢٠٧

(٥٦) المصدر نفسه: ٢٠٧
(٥٧) ينظر: شرح الكافية؛ الرضي: ١٦٣/٤.
(٥٨) الصّحيفة السجّاديّة: ٧٠.
(٥٩) المصدر نفسه: ١٨٢.
(٦٠) المصدر نفسه: ١٨٢.
(٦١) لقد قمت بإجراء التّحليل على وفق النّصّ وسياقه ككلّ؛ لبيان الغرض الدلاليّ، إذ ليس لي أن أقطع التركيب منه بوصفه وحدة مستقلّة عن مكوناته الأخريات، ولاسيّما سياقه الّتي ولدت منه فيه.
(٦٢) رياض السالكين؛ علي المدني: ٢٢٤/٦.
(٦٣) المصدر نفسه: ٢٢٤/٦.
(٦٤) الصّحيفة السّجّاديّة: ١٨٢.
(٦٥) رياض السالكين؛ علي المدني: ١٥٠/٣.
(٦٦) دلائل الإعجاز: ٨٣.
(٦٧) الطّراز؛ العلوي: ٣٠٤.
(٦٨) ينظر: شرح الكافية؛ الرّضي: ٣٦٩/١، و: معاني النحو: ٦٥٧/٢.
(٦٩) سورة يوسف: ٥٣.
(٧٠) الصّحيفة السّجّاديّة: ٢٥٥-٢٥٦.
(٧١) المصدر نفسه: ٧٠-٧١.
(٧٢) المصدر نفسه:٢٤٠.

**المصادر والمراجع**:


١. القُرآنُ الكَريم.
٢. الإتقان فِي علوم القرآن، السّيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة، (د. ت).
٣. ارتشاف الضّرب من لسان العرب؛ أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط١، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة؛ الجرجاني (ركن الدين محمد بن علي، ت ٧٢٩هـ)، علق عليه، ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٢م.
٥. الأشباه والنظائر فِي النّحو؛ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٦. أصول الفقه؛ تأليف: الشيخ محمّد رضا المظفّر، ط ٣، بغداد، ١٩٧١م.
٧. الأصول فِي النحو؛ ابن السرّاج (أبو بكر محمّد بن سهل النحوي، ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ ابن هشام الأنصاري (جمالُ الدّينِ عَبْدُ اللهِ بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٤م.
٩. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزوينيّ (مُحمّد بن عبد الرحمن، ت ٧٣٩هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من أساتذة كلّيّة اللّغة العربيّة بالجامع الأزهر، مطبعة السّنّة المحمديّة، القاهرة، (د.ت).
١٠. البحث النّحويّ عند الأصوليّين، تأليف: د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
١١. البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي (بدر الدين مُحمّد بن عبد الله، ت ٧٩٤هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكُتُب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.
١٢. التّراكيب النّحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجاني؛ تأليف: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، المملكة السعودية، (د. ت).
١٣. التّصوّر اللغويّ عِنْدَ الأصوليّين؛ تأليف: د. السيد أحمد عبد الغفار، ط١، دار المعرفة الجامعة، ١٩٨١م.
١٤. حاشية الصّبّان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، الصّبان (أبو العرفان مُحَمّد بن عليّ، ت ١٢٠٦هـ)، تح: مُحَمّد بن الجميل، ط ١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٥. الجنى الداني في حروف المعاني؛ المرادي (الحسن بن القاسم المرادي، ت ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، أ. محمّد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٢م.
١٦. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن، ت ٤٧٤هـ)، تح: السّيّد مُحمّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت – لبنان، ١٤٠٢هـ – ١٩٨١م.
١٧. رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (صلوات الله عليه)؛ تأليف: السيد علي خان المدني الشيرازي، ت١١٢٠هـ، تح: السّيد محسن الحسيني الأميني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران.
١٨. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن النّاظم (أبو عبد الله بدر الدين مُحَمّد بن مُحَمّد بن مالك، ت ٦٨٦هـ)، تح: مُحَمّد باسل عيون السود، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.
١٩. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، الاشموني (نور الدين علي بن محمد الاشموني، ت ٩٠٠هـ)، تح: مُحَمّد بن الجميل، ط: ١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢٠. شرح التّسهيل، ابن مالك (أبو عبد الله مُحمّد جمال الدين، ٦٠٠- ٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السّيّد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥م.
٢١. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الإشبيلي، ت ٦٦٩هـ، قدم له ووضع حواشيه: فوّاز الشعّار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٢. شرح شذور الذهب فِي معرفة كلام العرب؛ ابن هشام الأنصاري (أبو مُحَمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، ط٨، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
٢٣. شرح الكافية في النّحو، لابن الحاجب (جمال الدّين أبي عمرو عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ)، شرحه رضيّ الدين الاسترآباذي (مُحمّد بن الحسن، ت ٦٨٦هـ)، وضع هوامشه: د. أميل يعقوب؛ ط ١، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت، لبنان،١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٤. شرح المفصّل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين بن عليّ، ت ٦٤٣هـ)، عالم الكُتُب، بيروت، (د. ت).
٢٥. شروح التلخيص، مجموعة من الشّروح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، ت ٧٣٩هـ، وهي: عروس الأفراح، بهاء الدّين السبكي، ومواهب الفتاح؛ أبو يعقوب المغربي، والمختصر لسعد الدين التّفتازاني، وحاشية الدسوقي على شرح المختصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، (د.ت).
٢٦. الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة الكاملة، الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين (عليهما السّلام)، تحقيق وتنسيق: علي أنصاريان، ط١، دمشق، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٢٧. الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ابن حمزة العلويّ اليمنيّ (يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم، ت ٧٤٩هـ)، مراجعة وضبط وتدقيق: مُحَمّد عبد السلام شاهين؛ ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٢٨. علم المعاني، دراسة بلاغيّة ونقديّة لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيّود، ط٢، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، دار المعالم الثّقافيّة، الإحياء للنّشر والتّوزيع، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢٩. كتاب سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السّلام مُحمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٠. لوامع الأنوار العرشية في شرح الصحيفة السجادية؛ تأليف: السيد محمد باقر الموسوي الشيرازي (ت١٢٤٠هـ)، صحّحه وقدم له: مجيد هادي زادة، ط١، مؤسسة الزهراء (عليها السلام)، الثقافية الدراسية، إيران.
٣١. المطوّل، شرح تلخيص مفتاح العلوم، التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر ت ٧٩٢هـ)، تح: عبد الحسين الهنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م.
٣٢. معاني الحروف؛ الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى ت٣٨٤هـ)، حققه و وخرج حواشيه، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، مكتبة الطالب الجامعي، مكّة المكرمة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٣. المعاني في ضوء أساليب القرآن؛ تأليف: د. عبد الفتاح لاشين، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
٣٤. معاني النّحو؛ تأليف الدّكتور فاضل السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ١٩٨٧م.
٣٥. معترك الأقران في إعجاز القرآن، السّيوطيّ (أبو الفضل جلال الدّين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ)، ط١، ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدّين، دار الكُتُب العلميّة بيرو ت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٣٦. مغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ (أبو مُحَمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك، د. مُحَمّد علي حمد الله، ط ١، مؤسسة الصّادق، طهران.
٣٧. المُغني فِي النّحو؛ اليمني (أبو الخير منصور النحوي، ت٦٨٠هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق أسعد السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.
٣٨. مفتاح الأصول إلَى علم الأصول؛ تأليف د. أحمد كاظم البهادلي، ط١، بغداد،١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣٩. مفتاح العلوم، السّكاكيّ (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، ت ٦٢٦هـ)، ط١، تح: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠هـ.
٤٠. المقتصد في شرح الإيضاح؛ عيد القاهر الجرجاني، ت ٤٧٦هـ، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
٤١. المنطق؛ تأليف: الشيخ محمّد رضا المظفر، ط ٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٨هـ.
٤٢. نحو المعاني، تأليف: د. أحمد عبد السّتار الجواريّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٤٣. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، ت ٦٠٦هـ، تح: د. محمد بركات حمدي، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٨٥م.

٤٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة، (د، ت).